الأمم المتحدة

A/C.2/64/4

الجمعية العامة

Distr.: General
14 October 2009
Arabic
Original: French

الدورة الرابعة والستون
اللجنة الثانية

البند ٥٨ (ب) من جدول الأعمال
مجموعات البلدان التي تواجه أوضاعا خاصة: إجراءات محددة تتصل بالاحتياجات والمشاكل التي تنفرد بها البلدان النامية غير الساحلية: نتائج المؤتمر الوزاري الدولي للبلدان غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية والبلدان المانحة والمؤسسات المالية والإنمائية الدولية المعني بالتعاون في مجال النقل العابر

رسالة مؤرخة ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لمالي لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل إليكم طيه نص البيان الذي اعتمده وزراء خارجية الدول الأعضاء في مجموعة البلدان النامية غير الساحلية خلال اجتماعهم السنوي الثامن، الذي عُقد في ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ في نيويورك (انظر المرفق).

وأرجو ممتنا تعميم النص المذكور بوصفه وثيقة من وثائق الجمعية العامة في إطار البند ٥٨ (ب) من جدول الأعمال.

(توقيع) عمر **ضو**
الممثل الدائم

271009 261009 09-55717 (A)

الرجاء إعادة الاستعمال

مرفق الرسالة المؤرخة ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لمالي لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالإنكليزية]

بيان الاجتماع الوزاري السنوي الثامن للبلدان النامية غير الساحلية

نيويورك، ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩

نحن، وزراء خارجية البلدان النامية غير الساحلية، وقد اجتمعنا في نيويورك، في ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ على هامش الدورة الرابعة والستين للجمعية العامة للأمم المتحدة،

إذ نعرب عن القلق إزاء استمرار تهميش البلدان النامية غير الساحلية في التجارة الدولية، مما يمنعها من جني فوائد العولمة واستخدام التجارة كأداة لتحقيق أهدافها الإنمائية، لافتقارها إلى أي منافذ إلى البحر، وبُعدها الجغرافي وعزلتها عن الأسواق العالمية، واعتمادها على خدمات وسياسات النقل العابر لبلدان المرور العابر المجاورة، إلى جانب قصور مرافق الهياكل الأساسية للنقل العابر، وتعقيد الإجراءات المتصلة بالنقل العابر وعبور الحدود،

وإذ نشير إلى إعلان ألماتي وبرنامج عمل ألماتي: تلبية الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية في إطار عالمي جديد للتعاون في مجال النقل العابر من أجل البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية، المعتمدين في ألماتي، كازاخستان، في عام ٢٠٠٣[(١)]،

وإذ نشير أيضا إلى إعلان الأمم المتحدة للألفية الذي اعتمد في ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠[(٢)]، وأقرَّ فيه رؤساء الدول والحكومات بالاحتياجات والمشاكل التي تنفرد بها البلدان النامية غير الساحلية، وحثوا المانحين الثنائيين ومتعددي الأطراف على زيادة المساعدة المالية والتقنية المقدمة إلى هذه الفئة من البلدان لتلبية احتياجاتها الإنمائية الخاصة ولمساعدتها على التغلُّب على العوائق الجغرافية من خلال تحسين نُظمها للنقل العابر،

---

(١) تقرير المؤتمر الوزاري الدولي للبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية والمؤسسات المالية والإنمائية الدولية، بشأن التعاون في مجال النقل العابر، ألماتي، كازاخستان، ٢٨ و ٢٩ آب/أغسطس ٢٠٠٣ (A/CONF.202/3)، المرفقان الأول والثاني.

(٢) انظر القرار ٥٥/٢.

وإذ تشير كذلك إلى الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥[٣] التي أعيد التأكيد فيها على الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية والتحديات التي تواجهها، وتكرَّر فيها تأكيد التزامات قادة العالم بالتصدي بصورة عاجلة لتلك التحديات عن طريق تنفيذ برنامج عمل ألماتي تنفيذاً فعالاً،

وإذ تشير إلى إعلان الاجتماع الرفيع المستوى للدورة الثالثة والستين للجمعية العامة بشأن استعراض منتصف المدة لبرنامج عمل ألماتي[٤]، الذي شدَّد على أن الكلفة المرتفعة لنقل السلع عبر الحدود بالنسبة للبلدان النامية غير الساحلية تضع منتجاتها في وضع تنافسي ضعيف وأن البلدان النامية غير الساحلية لا تزال تواجه تحديات في جهودها الرامية إلى إنشاء نُظم فعالة للنقل العابر،

وإذ تشير أيضا إلى الوثائق الختامية للاجتماع المواضيعي بشأن تطوير الهياكل الأساسية للنقل العابر[٥]، الذي عُقد في واغادوغو، من ١٨ إلى ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٧، والاجتماع المواضيعي بشأن التجارة الدولية وتيسير التجارة[٦]، الذي عُقد في أولان بتار، يومي ٣٠ و ٣١ آب/أغسطس ٢٠٠٧،

وإذ تؤكد من جديد التزامنا بالتصدي على عجل للاحتياجات الإنمائية الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية والتحديات التي تواجهها، من خلال التنفيذ الكامل والفعال وفي الوقت المناسب لبرنامج عمل ألماتي،

وإذ تشير إلى منهاج عمل أسونسيون لجولة الدوحة الإنمائية[٧]، المعتمَد في اجتماع وزراء التجارة في البلدان النامية غير الساحلية الذي عُقد في أسونسيون في ١٠ آب/أغسطس ٢٠٠٥، وإعلان أولان بتار المعتمَد في اجتماع وزراء التجارة في البلدان النامية غير الساحلية الذي عُقد في أولان بتار في ٢٨ و ٢٩ آب/أغسطس ٢٠٠٧،

نعتمد البيان التالي:

١ - نؤكد مجدداً التزامنا الراسخ بالإسراع في تنفيذ برنامج عمل ألماتي من خلال إقامة شراكات فعالة وحقيقية بين البلدان غير الساحلية وبلدان المرور العابر وشركائها في

---

(٣) انظر القرار ١/٦٠.

(٤) انظر القرار ٢/٦٣.

(٥) A/62/256 و Corr.1، المرفقان الأول والثاني.

(٦) A/C.2/62/4، المرفقان الأول والثاني.

(٧) A/60/308، المرفق.

التنمية، وكذلك بين القطاعين العام والخاص على المستوى الوطني والثنائي والإقليمي والعالمي، حيث أن هذه الشراكات أساسية من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في الوقت المحدد، والتنفيذ الفعال لبرنامج عمل ألماتي والاندماج الكامل في الاقتصاد العالمي.

٢ - ونحن ملتزمون بمواصلة الإصلاحات السياساتية لتلبية أولويات برنامج عمل ألماتي وتنفيذ الإجراءات المحددة الواردة في الإعلان بشأن استعراض منتصف المدة لبرنامج عمل ألماتي. كما إننا حريصون على إعطاء الأولوية في ميزانياتنا الوطنية واستراتيجياتنا الإنمائية الشاملة لوضع نظم فعالة للنقل العابر.

٣ - وإننا نواصل إيلاء أقصى الأهمية للتعاون والتآزر الفعالين مع بلدان المرور العابر المجاورة لنا، لأن البلدان النامية غير الساحلية تعتمد على مرافق العبور في تلك البلدان للوصول إلى البحر ومنه. ونشدد على أهمية التعاون بين بلدان الجنوب، وإن يندرج ضمنه التعاون في مجال النقل العابر. وفي هذا السياق، تؤدي التجمعات الاقتصادية واتفاقات العبور على الصعيد الإقليمي، والاتفاقات الثنائية، دورا حاسما في تنفيذ برنامج عمل ألماتي نظرا لما تكتسيه من أهمية حاسمة في إقامة شبكات الهياكل الأساسية المتكاملة الإقليمية، واستكمال الوصلات الناقصة، وتنفيذ تدابير تيسير التجارة، وتوسيع نطاق استعمال تكنولوجيا المعلومات.

٤ - ونشدد على أن توسيع نطاق التعاون وتعزيز فعاليته فيما بيننا وبين البلدان غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية أمر ضروري لكفالة توفر نهج منسق لتصميم الإصلاحات السياساتية المتعلقة بتيسير التجارة والنقل عبر الحدود وتنفيذ تلك الإصلاحات ورصدها.

٥ - ونؤكد على الدور البارز الذي يؤديه الاستثمار المباشر الأجنبي في تعجيل وتيرة التنمية والحد من الفقر من خلال العمالة، ونقل الدراية الإدارية والتكنولوجية وتدفقات رأس المال غير المنشئة للديون، فضلاً عن دوره الرئيسي في توفير الهياكل الأساسية للنقل والاتصالات والمرافق العامة. وندعو البلدان المصدرة لرأس المال إلى توفير قدر أكبر من المساعدات المالية والدعم للبلدان النامية غير الساحلية في جهودها الرامية إلى جذب الاستثمار المباشر الأجنبي، من خلال اعتماد وتنفيذ حوافز اقتصادية ومالية وقانونية لتشجيع تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي إلى تلك البلدان.

٦ - ونعترف بأن تغير المناخ يشكل تهديداً خطيراً يُحتمل أن يكون دائماً على التنمية الاقتصادية والاجتماعية لبلداننا، ويمكن أن يقوِّض جهودنا الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، لأننا أقل البلدان تأهباً لمواجهة تحديات التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من

آثاره، التي من شأنها حتى أن تفاقم المعوقات التي نواجهها أصلا. ونحن عرضة لآثار تغير المناخ على الإنتاج الزراعي والأمن الغذائي، وتوافر المياه، وتراجع التنوع البيولوجي والصحة البشرية. والمطلوب هو الدعم الكامل من جانب المجتمع الدولي، عن طريق آليات تمويل معززة وفعالة، والدعم التكنولوجي لمشاريع الحد من انبعاثات غازات الدفيئة وتعزيز بناء القدرات للتكيف على المستوى الوطني، وكذلك من خلال نقل التكنولوجيا الأساسية إلى البلدان النامية غير الساحلية. ونتفق على التعبير عن شواغلنا في المحافل الدولية المقبلة، مثل مؤتمر الأمم المتحدة المقبل المعني بتغير المناخ الذي سيعقد في كوبنهاغن في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩.

٧ - ولا نزال نشعر بقلق عميق إزاء سلسلة الأزمات الاقتصادية العالمية التي فرضت تهديدات كبرى على آفاق التنمية في بلداننا. وقد عرَّض الضعف المتأصل في البلدان النامية غير الساحلية اقتصاداتنا لآثار شديدة الضرر، انعكست من خلال تراجع الطلب على الصادرات وأسعار السلع الأساسية، وصعوبات تمويل التجارة، وانكماش تدفق الأموال الاستثمارية، وتعزيز سياسة الحماية الجمركية، وزيادة احتمال الحد من تدفقات المعونة الرسمية.

٨ - وندعو المانحين إلى تقديم الدعم بمواصلة تخفيف عبء الديون وتوفير المِنح والإقراض بشروط ميسَّرة لمساعدة حكوماتنا على التخفيف من أسوأ آثار الأزمات العالمية؛ وحماية التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف برنامج ألماتي؛ ومساعدتنا على تجنب تخفيضات حادة في نفقات الخدمات العامة ومشاريع التنمية الهامة.

٩ - ونؤكد على الحاجة الملحة لمساعدة إنمائية إضافية يمكن التنبؤ بها، يوفرها المجتمع الدولي في شكل موارد مالية مرنة، تقدَّم بشروط ميسرة، وتكون سريعة الصرف لمساعدة البلدان النامية غير الساحلية التي تواجه فجوات تمويلية.

١٠ - وندعو شركاء التنمية الثنائيين والمتعددي الأطراف ليس فقط للحفاظ على المستويات الحالية للمساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى البلدان النامية غير الساحلية، وإنما أيضاً لمواصلة تعزيز الالتزامات بمساعدة هذه البلدان على إنشاء نظم فعالة للنقل العابر، وذلك في شكل مِنح أو قروض ميسرة. وينبغي أن تمنَح المساعدة المالية على أساس الأولوية لإقامة مرافق النقل العابر، بما في ذلك استكمال الوصلات الناقصة لربط البلدان النامية غير الساحلية بالشبكة الإقليمية وتصميم وتنفيذ تدابير تيسير التجارة.

١١ - ونطلب التنفيذ العاجل لمبادرة المعونة لصالح التجارة، التي ينبغي أن تولي الاعتبار الملائم للاحتياجات والمتطلبات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية، حيث أنها تهدف

إلى مساعدة البلدان النامية في بناء القدرات على مستوى العرض، والهياكل الأساسية المتصلة بالتجارة التي هي بحاجة إليها لإقامة صلة فعالة مع الاقتصاد العالمي. ونحن نولي أهمية كبرى لبرنامج المعونة لصالح التجارة، وإننا ملتزمون بتعزيز مشاركتنا في عملية الرصد لتوضيح احتياجاتنا وأولوياتنا التجارية التي تحتاج إلى الدعم.

١٢ - وندعو جميع أعضاء منظمة التجارة العالمية إلى تعجيل وتيرة المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف في إطار جولة الدوحة، والتوصل إلى نتيجة مكللة بالنجاح وداعمة للتنمية، تضمن في جملة أمور تحسين وصول منتجات التصدير الزراعية والصناعية للبلدان النامية غير الساحلية إلى الأسواق.

١٣ - ونكرر نداءنا إلى الأعضاء في منظمة التجارة العالمية لتسهيل انضمام البلدان النامية غير الساحلية إلى منظمة التجارة العالمية ولمراعاة مشاكلها واحتياجاتها الخاصة الناشئة عن وضعها الجغرافي المعيق. وينبغي تقديم مساعدة تقنية محددة الهدف للبلدان النامية غير الساحلية خلال جميع مراحل عملية الانضمام.

١٤ - وإننا نشدد على الأهمية الحاسمة لمفاوضات منظمة التجارة العالمية المتعلقة بتيسير التجارة، ونلتزم بمواصلة تعزيز جهودنا المتضافرة في هذا السياق لكفالة شروط أفضل لتجارة المرور العابر. ونكرر تطلعنا إلى نتائج نهائية تتضمن تعهدات مُلزمة عالميا من أجل كفالة حرية المرور العابر، وتعجيل حركة السلع عبر الحدود. وينبغي للأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى ذات الصلة أن تقدم المزيد من الدعم لتعزيز القدرات التفاوضية للبلدان النامية غير الساحلية وقدرتها على تنفيذ تدابير تيسير التجارة.

١٥ - ونرحب بإقامة مجمع بحث وفكر دولي للبلدان النامية غير الساحلية في أولان بتار، لتعزيز القدرة التحليلية للبلدان النامية غير الساحلية؛ وتوفير البحوث المنجزة محلياً لتلبية احتياجاتها المحددة، وبذل أقصى جهودنا المنسَّقة من أجل تنفيذ برنامج عمل ألماتي والأهداف الإنمائية للألفية تنفيذاً كاملاً وفعالاً. ونتعهد بتقديم الدعم الكامل من أجل تفعيل وإعمال ولاية مجمع الفكر والبحث. وإننا نعرب كذلك عن امتناننا لحكومة منغوليا لتولي هذه المهمة النبيلة وللدور القيادي الذي اضطلعت به على مر السنين في المسائل المتعلقة بالبلدان غير الساحلية. وندعو المنظمات الدولية والبلدان المانحة لمساعدتنا في تحقيق أهداف مجمع البحث والفكر الدولي.

١٦ - ونؤكد مجددا التزامنا الكامل والحازم بسلك مسار عمل جماعي وبنَّاء في الأمم المتحدة والمحافل الأخرى ذات الصلة من أجل تعزيز وحماية مصالحنا المشتركة. ونشدد على أن الاحتياجات والمشاكل الخاصة التي تنفرد بها البلدان النامية غير الساحلية ينبغي أن

تعالج معالجة ملائمة في المحافل العالمية المقبلة ذات الصلة، بما في ذلك مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نموا، واستعراضات مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية، والأهداف الإنمائية للألفية في عام ٢٠١٠. وإننا نسعى، في هذا السياق، إلى مواصلة تعزيز عمل مجموعة البلدان النامية غير الساحلية ونقرر اعتماد القواعد الإجرائية التي اتفق عليها جميع الوزراء.

١٧ - ونطلب إلى مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية أن يواصل، وفقا لولايته، تعبئة وتنسيق الدعم الدولي والموارد الدولية لتنفيذ برنامج عمل ألماتي والإعلان بشأن استعراض منتصف المدة تنفيذاً فعالاً. ونرحب بالمصفوفة التي اعتمدها الاجتماع الاستشاري الخامس المشترك بين الوكالات بشأن تنفيذ برنامج ألماتي باعتبارها خطوة هامة باتجاه برامج مساعدة تقنية متماسكة وأفضل تنسيقاً في مجال النقل العابر وتيسير التجارة، وينبغي المضي قدما فيها.

١٨ - ونطلب أيضاً إلى الأمين العام اتخاذ التدابير اللازمة لتوفير موارد إضافية لمكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية لتمكينه من الاضطلاع على نحو فعال بولايته الإضافية التي كلفته بها الجمعية العامة لضمان تنفيذ برنامج عمل ألماتي تنفيذاً كاملاً وفعالاً.